

بان كانوا ثلثة اواربعة او اربعة فمئد ذلك لم يجعل كاحدهم
 لان المقاسمة لم تعين عند ذلك بل يعطي الثلث له ولا يبيّن الباقي
 بينهم لان الحد اخذ السدس مع الاولاد واذ كان مع الاخره ينبغي
 ان يرد عليه سدس اخر لوجوب التصعيف فيصير له ثلث المال
 لان المال اذا قسم بين الابوين فللام الثلث وللاب الثلثان
 وهما في الرجة الاولى والحد والحد في الدرجه الثانية والحد
 السدس والحد ضعف ذلك وهو الثلث وكذا ذكره الضوء في شرحه
 للغريبي **فان قيل** لو جعل الحد في المقاسمة كما حد الاخره ينبغي
 ان يحجب الام عن الثلث الى السدس اذ كان مع الواحد من الاخره
 كما في الاخرين كذلك **قلنا** لا كذلك لان حجب الام عن الثلث الى السدس
 ثبت بالبر اسم الاخره والاسم معدوم ههنا وانما التصعيف قد ثبت على
 الاستواء في القرابة الي الميث وهذا محقق عند القائلين بتوريث اولاد
 الاب مع الجد من حيث ان اولاد الاب والجد يكونون في الميث بواسطة
 تحجر وهو الاب وبتر العلات يدخلون في القسمة مع بني الاعيان
 اي بنو الاعيان يعتدون في قسمة الحد مع بني الاعيان عند زيد بن ثابت
 وعند ابن مسعود وفي رواية خلافا لعلي رضي الله عنه وابن مسعود رضي
 في رواية اخرى لما ترك اهل الاب وام والخال وجدا يقسم
 المال بين الحد والخال لاب وام ايضا فعند علي وابن مسعود في رواية
 اخرى لان بنو العلات لا يعتدون عنده في قسمة الحد مع بني الاعيان

لاهم

لانهم لا يرثون معهم والثالثا عند زيد بن ثابت وفيه دعواته بن مسعود
 في رواية اخرى لانهم يعتدون في ذلك معهم عند زيد بن ثابت
 قبل ان يردوا منصوب على المصدرية وقيل منصوب على انه مفعول له
 الاول على وجه الرجوع والثاني على وجه جمهور النجاة وهو الاقوى
فان قيل كيف يكون مفعولا وهو ليس بطبيب وخرص **قلنا** لا كذلك
 بل هو بطون وخرص لان المراد منه تنقيص نصيب الحد ليكون نفعاً
 لبني الاعيان فيكون ذلك مخرصاً ويطول في اللفاعل كما ذكره شهاب
 الدين فاذا اخذ الحد فنصيبه ينسب للعلات يخرجون من البيت
 خائبين اي ويهدون ويحرمون بقرشي والباقي اي من نصيب
 الحد لبني الاعيان وهذا لان بني العلات مما كانوا يرثون مع الحد
 لا يرد من اعنارهم في حقه وهذا حجة زيد ومن نادى في اعتبار دخول
 بني العلات في قسمة الحد مع بني الاعيان ولما لم يردوا مع بني الاعيان
 لا يرد من اسقاط اعنارهم في حقتهم بعد اظهار نصيب الحد وهذا حجة
 على ومن نادى في عدم دخول بني العلات في قسمة الحد مع بني الاعيان
 لما اشترى حجة زيد في كون الباقي من نصيب الحد لبني الاعيان دون بني
 العلات بعد ما يعتدون في قسمة الحد معهم بان يقال قد جاوز مثل هذا
 الاختيار في ام واخوين اهل الاب وام والخال فلان لم السدس
 معهما فان اعتبر الخ لابي في جيل الام من الثلث الى السدس كما كان جائزاً
 معهما لا يعتبر في حق الاخ لابي وام لما رثت معه فكان الباقي من الام له